الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري

Development of Performance Indicators and the Path of Reforms in the Algerian Banking Sector

الدكتور عبد الرزاق حبار
أستاذ محاضر – ب – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف
habbar_abderezak@yahoo.fr

ملخص

يأتي رفع مستوى الأداء على قمة اهتمامات البنوك وهي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة تمس القطاع المصرفي تسمح بتوفير المناخ والظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق وضعت البنوك الجزائرية من أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي وهذا بالرغم من محدودية نشاطها وصغر حجمها إضافة إلى ارتباطها بمشاريع إصلاح القطاع المصرفي الجزائري بما يحمل من منهج وسياسات وتوجهات فكرية وفلسفية، وهذا دون أن تتوافق بالضرورة مع حاجياتها ورؤاها الخاصة.

تتمحور إشكالية البحث في دراسة تطور مؤشرات الأداء ومسار مشاريع الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري لاقتراح منهج إصلاحي كفيل بالرفع من مستويات الأداء المصرفي.

الكلمات الدالة : المؤشرات، الأداء، الإصلاح، البنوك.

Abstract

Today, social responsibility is becoming a philosophy and a strategic approach adopted by organizations of different specialties and ownership in dealing with the environment in allits aspects; whether internal or external. Perhaps part of this philosophy and its application lies in dealing with intellectual capital as a key element in the success and continuity of the Organization on the one hand and being one of the features and indicators of advanced community designed to evolve and progress on the other hand.

From here, comes the common link between social responsibility and intellectual capital in contemporary organizations that means a real contribution in building society and economy for a better quality of life. This research highlights the philosophy of social responsibility and the concept of intellectual capital as a contemporary concept imposed by administrative thought, . In addition to its consequent responsibility on business organizations in strengthening that connectedness to preserve the mind of the creator in the organization. The present research addresses the fundamental problem faced by our Arabic countries in general and their organizations in particular special : brain drain to foreign countries and the consequent risks it yield whether currently or in future time and at different levels.

Key words: *Social Responsibility- Intellectual Capital- Arab Brain Drain*

مقدمة

أصبحت البنوك في العصر الحالي تواجه تحديات غير مسبوقة وغير متوقعة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها، وهذا ما دفع العديد من الدول عبر العالم إلى تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية بالتركيز على المستويات المؤسسية والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية، فتم الانتقال من خلال ذلك من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة، لذا يتعين على القطاع المصرفي التقليدي – وهو واقع حال القطاع المصرفي الجزائري - التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي المتزامنة مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وضمن هذا السياق عملت الجزائر منذ سنوات السبعينات إلى اليوم على إصلاح قطاعها المصرفي معتمدة على فلسفة وفكر اقتصادي تغير عبر الزمن، وقد أنتج مستويات متباينة للأداء المصرفي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية الموضوع في كون الأداء المصرفي يمثل المؤشر الحقيقي لمدى نجاعة البنوك في ممارسة نشاطها، كما أن مستويات هذا الأداء تتأثر بشكل مباشر بل وتسهم فيه سياسات الإصلاح المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية في الجزائر.

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري للصول إلى إيجاد الفكر والفلسفة المناسبة الواجب إتباعها لإنجاح علمية الإصلاح والرفع من مستوى الأداء.

إشكالية البحث :

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى نتمكن من تحقيق هذا الدراسة، نطرح إشكالية البحث التالية:

ما هي الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي الجزائري حاليا وما هو شكل منهج ومحاور الإصلاح المصرفي الأنسب الكفيل برفع مستويات الأداء المصرفي؟

الفرضيات

- هناك تفاوت في مستويات الأداء المصرفي بين البنوك العمومية والخاصة لصالح الأولى على اعتبار حجمها ومكانتها في السوق المصرفي.
- ارتبط منهج الإصلاح المصرفي في الجزائر بمتطلبات المنهج الاقتصادي المتبع في أفكاره وفلسفته.
- لم تؤثر عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري بشكل كبير وواضح على مستويات الأداء.

منهج البحث :

لمعالجة إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

1- الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي الجزائري :

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

1-1 التطورات في الودائع والائتمان المصرفي:

1-1-1 تطور حجم الودائع: تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك خصوصا التجارية منها والتي تعرف كذلك ببنوك الودائع، وقد عرف حجم الودائع بالقطاع المصرفي الجزائري تطورا معتبرا حيث بلغت نسبة الزيادة في الودائع الجارية 104,41% خلال الفترة 2005-2009، ونسبة أقل للودائع لأجل حيث لم تتجاوز 36,49% خلال نفس الفترة، كما ارتفع حجم الودائع المتعلقة بالواردات لنفس الفترة بنسبة 301,64%، هذا الارتفاع يعد طبيعي باعتبار ارتفاع توسع القطاع المصرفي الجزائري من سنة لأخرى وارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية الناشطة فيه1.

تجدر الإشارة إلى أن انفتاح القطاع المصرفي الجزائري سنوات التسعينات تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد سمح بدخول عدد من البنوك الخاصة والأجنبية، وهي لا تزال إلى اليوم في مرحلة توسع بمعدل أكبر من توسع البنوك العمومية وهذا ما يساهم في تدعيم التنافسية داخل القطاع.

الجدول رقم 1: هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع الجارية:	1.224,4	1.750,4	2.560,8	2.946,9	2.502,9
البنوك العمومية	1.108,3	1.597,5	2.369,7	2.705,1	2.241,9
البنوك الخاصة	116,1	152,9	191,1	241,8	261,0
الودائع لأجل	**1.632,9**	**1.649,8**	**1.761,0**	**1.991,0**	**2.228,9**
البنوك العمومية	1.575,3	1.584,5	1.671,5	1.870,3	2.079,0
البنوك الخاصة	57,6	65,3	89,5	120,7	149,9
الودائع المتعلقة بالواردات	**103,3**	**116,3**	**195,5**	**223,9**	**414,9**
البنوك العمومية	79,0	85,6	162,9	185,1	311,1
البنوك الخاصة	24,3	30,7	32,6	38,8	103,8
إجمالي الودائع	**2.960,6**	**3.516,5**	**4.517,3**	**5.161,8**	**5.146,7**

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2008 و2009.

لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي (أنظر الشكل أدناه)، حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز الـ 10% من إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة (2005-2009)، وحتى منذ فتح القطاع المصرفي الجزائري على الرأس المال الخاص والأجنبي (باستثناء سنة 2002)، ويمكن أن نرجع هذه الوضعية لسببين رئيسيين، الأول أن قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهمين على الاقتصاد الوطني وبالتالي فان الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع سيعود بالدرجة الأولى إلى البنوك

العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك وجعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها، وما يدعم هذه السببية الثانية أن حصة البنوك الخاصة تجاوزت سنة 2002 (قبل أزمة البنوك الخاصة سنة 2003) نسبة 12,5% لتنخفض إلى أقل من النصف سنة من بعد لتصل إلى 5,6%.

الشكل رقم 1: حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع للفترة (2005-2009)

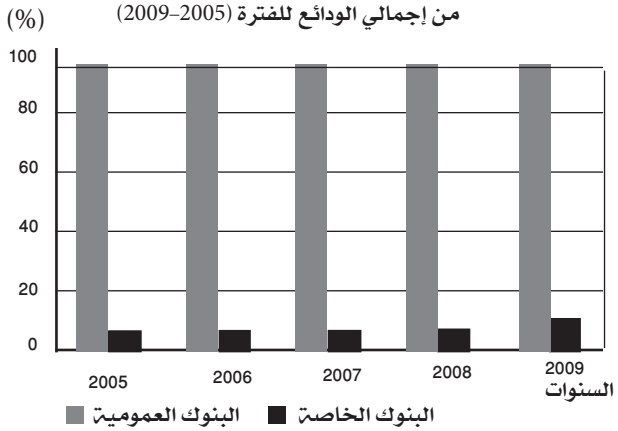

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2008 و2009.

وحتى نتمكن من الحكم على مدى ايجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية، نربط العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الخام والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الخام، حيث يشير Tybout إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير (الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نعتمد على الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن التغير في الناتج الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك[2].

ويبرز مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، إذ يحدد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيق، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة[3].

تظهر نتائج الميل المتوسط لإجمالي الودائع وللودائع لأجل أن هناك تذبذبا في الأول وتناقصا في الثاني (ماعدا سنة 2009) خلال الفترة (2005-2009) الأمر الذي يدل على نقص فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية، وهو ما يستوجب على البنوك تحسين معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة، أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تظهر متذبذبة وغير منتظمة كذلك، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي كانت ضعيفة، وعليه فلابد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية.

وفيما يخص المرونة الدخلية للودائع فقد كانت مثل سابقاتها، فقد عرف هذا المعدل ارتفاعا متواصلا من سنة 2005 إلى سنة 2007 لينخفض في السنتين التاليتين، وهو ما يمكن تفسيره بعدم الاستقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، فمن المفروض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة في الادخار (اللجوء للبنوك للرفع من الودائع)، كما أن تأثير قطاع المحروقات كان واضحا سواء على الودائع أو على الناتج المحلي الخام.

1-1-2 تطور حجم القروض :

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في القطاع قد أخذ منحى متزايد بنسبة بلغت 73,42% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2009، إذ نسجل نسبة 68,37% في ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العام و78,40% نسبة ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وهي نسبة معتبرة تعكس اهتمام البنوك بهذا القطاع، فمنذ سنة 2005 تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ذلك الحجم الممنوح للقطاع العام تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها البنوك العمومية في مجال منح القروض خصوصا تلك الممنوحة للقطاع العام حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 1% على مدار الفترة 2005-2009، وهو مؤشر على ضآلة التعاملات بين القطاع العام والبنوك الخاصة خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

أما نصيب البنوك الخاصة من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهي أكبر من تلك التي منحتها للقطاع العام حيث تراوحت النسبة خلال سنتي 2005 و2006 في حدود 15% لتتجاوز نسبة 20% خلال سنوات 2007 و2008 و2009.

الجدول رقم 2: الميل المتوسط والحدي للودائع المصرفية لدى البنوك الجزائرية للفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الودائع(1)	2.960,6	3.516,5	4.517,3	5.161,8	5.146,7
الودائع لأجل(2)	1.632,9	1.649,8	1.761,0	1.991,0	2.228,9
الناتج المحلي الخام(3)	7.545,4	8.462,4	9.306,2	10.993,8	10.234,98
الميل المتوسط لإجمالي الودائع= 1/3	39,23%	41,55%	48,54%	46,95%	50,28%
الميل المتوسط للودائع لأجل= 2/3	23,00%	20,86%	18,92%	18,11%	21,77%
الميل الحدي للودائع = Δ الودائع / Δ الناتج المحلي الخام	0,18	0,60	1,18	0,38	0,01
المرونة الدخلية للودائع المصرفية = (Δ الودائع / الودائع) / (Δ الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام)	0,40	1,49	2,85	0,78	0,04

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2008 و2009.

الجدول رقم 3: هيكل القروض للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قروض للقطاع العام	**882,5**	**848,4**	**989,3**	**1.202,2**	**1.485,9**
البنوك العمومية	881,6	847,3	987,3	1.200,3	1.484,9
- قروض مباشرة	811,3	751,7	900,1	1.112,2	1.400,3
- شراء سندات	70,3	95,6	87,2	88,1	84,6
البنوك الخاصة	0,9	1,1	2,0	1,9	1,0
- قروض مباشرة	0,4	0,0	0,1	0,0	0,1
- شراء سندات	0,5	1,1	1,9	1,9	0,9
قروض للقطاع الخاص	**896,4**	**1.055,7**	**1.214,4**	**1.411,9**	**1.599,2**
البنوك العمومية	765,3	879,2	964,0	1.086,7	1.227,1
- قروض مباشرة	765,3	874,7	959,6	1.081,7	1.216,4
- شراء سندات	0,0	4,5	4,4	5,0	10,7
البنوك الخاصة	131,1	176,5	250,4	325,2	372,1
- قروض مباشرة	131,1	176,4	250,3	325,1	371,9
- شراء سندات	0,0	0,1	0,1	0,1	0,2
إجمالي القروض	**1.778,9**	**1.904,1**	**2.203,7**	**2.614,1**	**3.085,1**

الشكل رقم 2 : : حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة للفترة (2005-2009)

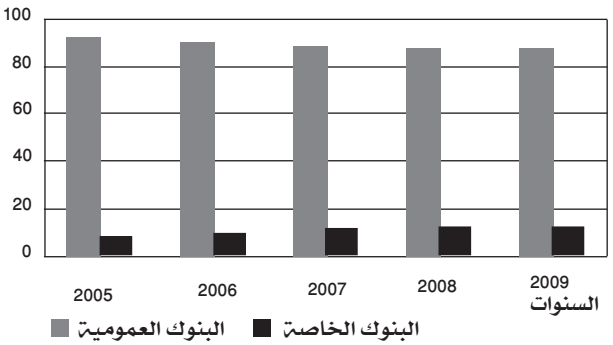

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2008 و2009.

يوضح الشكل أعلاه أن البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا بالرغم من الانخفاض الطفيف المتوالي لحصتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2005-2009) مقابل ارتفاع متوالي لحصة البنوك الخاصة، كما تعكس هذه الوضعية - إضافة لما سبق ذكره - أن البنوك الخاصة من جانبها غير مهتمة بالشكل اللازم بعملية التمويل مقارنة بنشاطها في العمليات قصيرة الأجل مع الزبائن.

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه النسبة طوال الفترة (2005-2009) معدلا أقل من الواحد مبينة في ذلك لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان.

ويتبين من الجدول كذلك، أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 30% خلال الفترة (2005-2009) وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد والذي يبقى المتعاملون فيه يعتمدون على وسائل تمويلية أخرى وتتفاقم هذه الوضعية خصوصا في ظل غياب السوق المالي.

من جانب آخر فان ملكية البنوك العمومية للدولة لا تسمح لها بمناقشة قرارات التمويل الذي تقوم به على خلاف البنوك الخاصة، إلا أنها تستفيد من جانب آخر من عمليات التطهير التي تقوم به الخزينة العمومية، وهي الوضعية التي يصعب الحكم فيها على مدى نجاعة سياسة الائتمان في الجزائر.

2-1 الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري :

سمح قانون 10/90 بتنويع القطاع المصرفي وفتح بفضله ممارسة النشاط المصرفي للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.

الجدول رقم 4: مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع لأجل	1.632,9	1.649,8	1.761,0	1.991,0	2.228,9
حجم القروض	1.778,9	1.904,1	2.203,7	2.614,1	3.085,1
الناتج المحلي الخام	7.545,4	8.462,4	9.306,2	10.993,8	10.234,98
الودائع لأجل/القروض	0,91	0,86	0,79	0,76	0,72
حجم القروض/PIB	23,57%	22,50%	23,67%	23,77%	30,14%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2008 و2009.

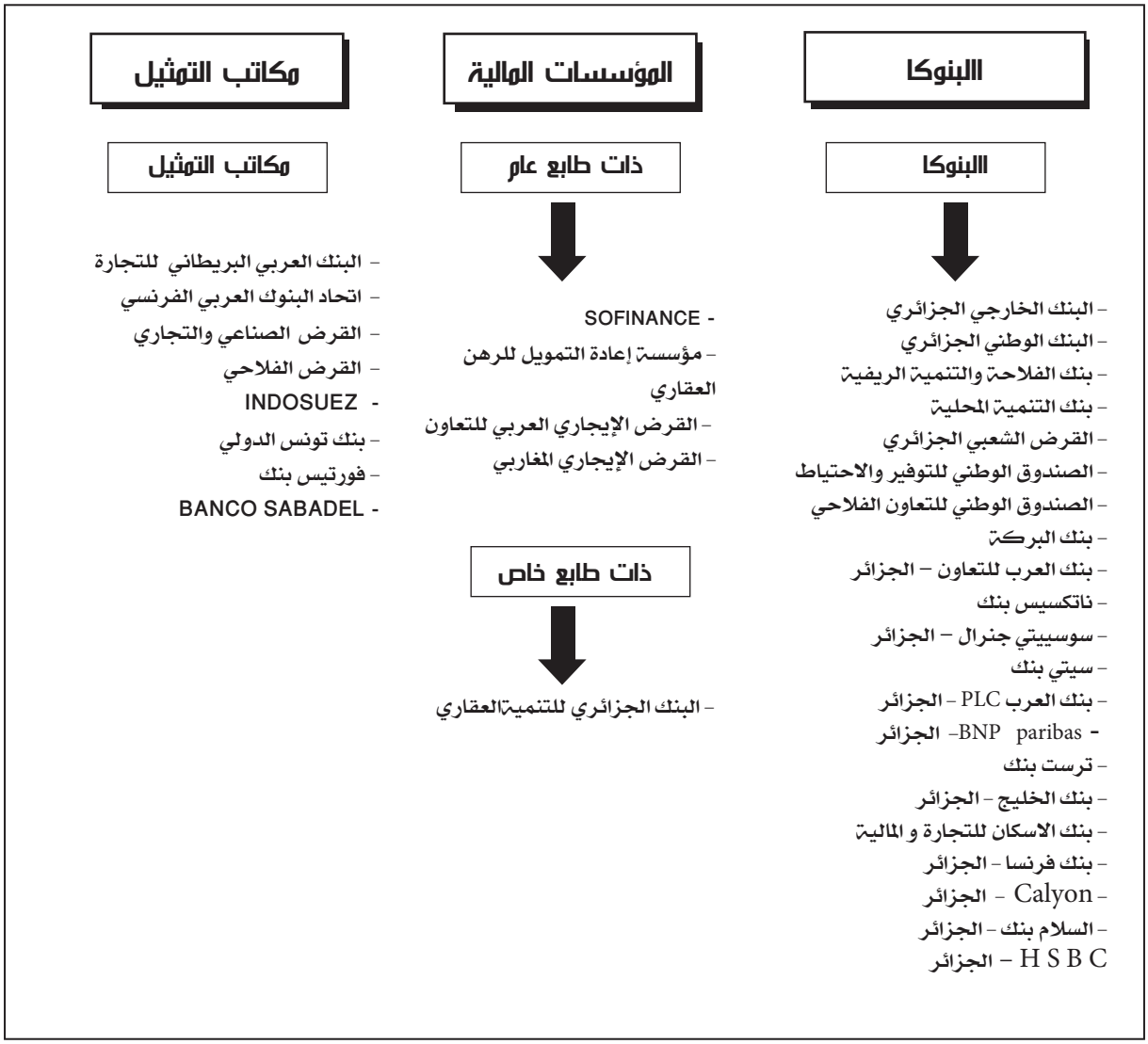

الشكل رقم 3: البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري

3.1 الكثافة المصرفية :

يشهد القطاع المصرفي الجزائري بالتوازي مع التطور في نشاط البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تطورا مماثلا في شبكة الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني.

الجدول رقم 5: تطور شبكة البنوك وبعض المؤشرات المتعلقة بها

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الشبابيك	1.227	1.278	1.336	1.301	1.324
عدد الشبابيك/ عدد السكان	26.800	26.200	25.700	26.400	26.700
نسبة اليد العاملة النشطة/ عدد الشبابيك	8.100	7.900	7.870	8.300	7.900

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مأخوذة من تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2008 و2009.

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد الشبابيك البنكية داخل القطاع المصرفي الجزائري وهي تعكس بالدرجة الأولى توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل ولايات الوطن، كما نسجل تحسن متواصل في مؤشر عدد الشبابيك البنكية نسبة لعدد السكان وإن كانت هذه النسبة لا تزال بعيدة عن المعدل العالمي المقدر بشباك بنكي لكل 10.000 مواطن وهذا وفقا لنموذج Cameron الذي وضع عام 1967، وقد طور هذا النموذج للأخذ بعين الاعتبار اليد العالمة النشطة فقط[4]، فنسبة هذه الأخيرة إلى عدد الشبابيك البنكية تحسنت بدورها، وهي مؤشرات على تحسن الصيرفة من هذا المنظور، والملاحظ أن نتائج سنة 2008 و2009 أتت منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة كون عدد الشبابيك البنكية للسنتين لم يتضمن عدد الفروع.

من جانب آخر، وصل عدد العاملين بالبنوك سنة 2009 إلى 34.932 شخص من بينهم 29.021 شخص في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 83,07%، وهذا مقابل 34.448 شخص سنة 2008 من بينهم 28.894 في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 83,87%5، بينما عمل 33.384 شخص سنة 2007 في القطاع المصرفي الجزائري من بينهم 28.844 في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 86,40%، و32.577 في سنة 2006 من بينهم 28.162 في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 86,44% [6]، هذه الأرقام تدعم توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري مما يتطلب توظيف عمالة جديدة، وقد ركزت الإصلاحات الجديدة على هذا الجانب قصد رفع مستوى العمالة بالبنوك كما ونوعا.

1.4 موقع المصارف الجزائرية بالمقارنة مع المصارف العالمية [7]

لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من صغر حجم أصولها ورؤوس أموالها مقارنة مع البنوك العالمية، إلا أنها تسجل تحسنا في ترتيبها على المستوى الإفريقي من سنة لأخرى، حيث تصدر البنك الخارجي الجزائري قائمة البنوك الجزائرية على الصعيد الإفريقي محتلا المرتبة الثالثة سنة 2010 بعدما كان خامسا سنة 2009 وهذا حسب ما أوردته مجلة Kapitalis التونسية لأفضل 100 بنك في إفريقيا، كما تجدر الإشارة إلى أن البنك الخارجي الجزائري كان من بين خمسة بنوك جزائرية احتلت المراتب الخمسة والعشرين الأولى إفريقيا.

2 ـ تحليل أداء وسلامة البنوك الجزائرية :

1.2 كفاية رأس المال

منذ إصدار نسبة كفاية رأس المال ضمن التشريع والتنظيم المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بمعايير لجنة بازل الثانية الصادرة سنة 2004، ويظهر من الجدول أدناه أن البنوك والمؤسسات المالية قد نجحت في ذلك وبنسب أعلى من الحد الأدنى المحدد بـ 8%، مع ملاحظة الفوارق المسجلة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم 6: نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة (2005-2009)

نسبة الملاءة	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع المصرفي	12%	15,15%	12,94%	16,5%	21,78%
البنوك العمومية	11,69%	14,37%	11,62%	15,97%	19,10%
البنوك الخاصة	23,66%	21,59%	23,48%	20,24%	35,26%

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2005 و2006 و2009.

سجلت البنوك الخاصة نسبة ملاءة خلال الفترة (2005-2009) تجاوزت الـ 20% وإن سجلت تذبذبا فهي أكبر من النسبة المسجلة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة وهي بدورها قد سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، مع الإشارة إلى النسبة المسجلة في البنوك الخاصة سنة 2009 التي بلغت مستوى قياسي 35,26% الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الملاءة في القطاع المصرفي فوق مستوى الـ 20% لنفس السنة، وقد يعود تفوق البنوك الخاصة من جهة إلى كفاءتها وقدرتها في التحكم في نشاطها المصرفي خصوصا إذا علمنا أنها تعود لرأس مال أجنبي أو عربي، ومن جهة أخرى نجد أن البنوك الخاصة لا تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح قروض للمؤسسات العمومية[8].

2.2 القروض المتعثرة [9] :

تصدرت الجزائر حسب مجلة «ميد» قائمة الدول العربية لنسبة القروض المتعثرة لسنة 2010 بنسبة بلغت 35.5%، وجاءت موريتانيا في المركز الثاني بنسبة 27.2%، والسودان في المركز الثالث بنسبة 23.5%، وليبيا في المركز الرابع بنسبة 20.2%، وتونس في المركز السادس بنسبة 15.5%، ومصر في المركز السابع بنسبة 14.8%، وجاءت المغرب في المركز التاسع بنسبة 6%.

3.2 ربحية القطاع المصرفي :

يقيس هامش الربح الهامش البنكي المحسوب من طرف البنوك بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف ومصاريف التسيير (خصوصا التكاليف العامة ومؤونات مخاطر القروض).

الجدول رقم 7: هامش الربح في القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
- البنوك العمومية	10,70%	25,11%	33,39%	40,07%	47,99%
- البنوك الخاصة	50,88%	140,54%	45,83%	42,31%	44,02%

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2008 و2009.

نلاحظ من الجدول أعلاه التطور الايجابي لهامش الربح في البنوك العمومية خلال الفترة (2005-2009)، أما البنوك الخاصة فقد شهد هامش الربح تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى خلال نفس الفترة إلا أنه سجل معدلات أكبر من ما سجل في البنوك العمومية وهي الوضعية التي تفسر التسيير الجيد لمخاطر القروض بالبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، هذه الأخيرة التي سجلت قفزة نوعية في هامش ربحها خلال سنة 2009 حيث تراوح في حدود 48% يمكن إرجاعها لتحسن طرق التقييم والتسيير والمتابعة لمخاطر القروض، هذا من جانب، ومن جانب آخر يرجع سبب ذلك في تشديد الرقابة على محافظ البنوك العمومية من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية.

3 ـ جهود إصلاح القطاع المصرفي الجزائري :

نشأ القطاع المصرفي الجزائري في بدايته من البنك المركزي

وثلاثة بنوك عمومية تم تأميمها خلال الستينات من القرن العشرين وهي البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وتم تدعيم القطاع المصرفي خلال سنوات الثمانينات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية[10]، وبالرغم من حداثة نشأته شهد القطاع المصرفي الجزائري مجموعة من الإصلاحات كان أولها الإصلاح المالي سنة 1971 من خلاله أسندت مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك في إطار إعادة تنظيم الهياكل المالية للجزائر، ثم من خلال إصلاح سنة 1986 تمت إعادة هيكلة القطاع المصرفي والتحضير لأطر تنظيمية وتشريعية جديدة، فكان الهدف وضع إطار قانوني موحد لنشاط كل «مؤسسات القرض» باختلاف هيكلها القانوني، ثم عدل هذا الإصلاح سنة 1988 بتطبيق برنامج إصلاحي جديد رسم علاقات جديدة بين المؤسسات العمومية والبنوك من جهة، وبين البنك المركزي والبنوك من جهة أخرى.

ومع التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بتبنيه اقتصاد السوق والتخلي بالمقابل عن نمط الاقتصاد المسير صدر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد هيكلة القطاع المصرفي بصفة كلية بشكل يتماشى وطبيعة المرحلة الجديدة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، ويعتبر هذا الإصلاح المرحلة الفاصلة بالتخلي عن الاقتصاد المسير وبدأ العمل بآليات ومبادئ اقتصاد السوق، وبقي قانون 90-10 ساري المفعول إلى غاية استبداله بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26.

يأتي إصدار قانون النقد والقرض 90-10 تزامنا مع صدور الاتفاقية الأولى للجنة بازل سنة 1988 لذلك فان صدور هذا القانون كان من شأنه تدشين مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري تخلت فيها السلطة بشكل أكثر جرأة عن أسلوب التسيير الإداري للقرض[11]، وتم هذا التخلي عن طريق الإقرار بمبدأ الفصل بين الجهاز التنفيذي وهيئات القرض والنقد عبر منح الاستقلالية لها، واستهدفت الاستقلالية المنشودة تحقيق غايتين أساسيتين هما[12]:

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في التسيير المالي والنقدي.
- إعادة عهد نظام الأوامر الإدارية.

أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري الذي كان يتميز باحتكار الدولة له حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين أيا كانت جنسيتهم[13] فتسارعت نتيجة لذلك وتيرة إنشاء البنوك الخاصة إذ بلغ عددها سنة 1999 حوالي عشرة بنوك خاصة، بدون حساب الفروع ومكاتب التمثيل[14]، وفي نفس السياق طرحت لأول مرة في الجزائر فكرة خوصصة البنوك العمومية من خلال فتح رساميلها أمام الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي دون أن تلقى هذه العملية النجاح إلى اليوم.

إن صدور قانون النقد والقرض 90-10 مثل بداية لإطلاق حزمة من التشريعات العامة للنشاط المصرفي عن طريق عدة أنظمة وقوانين ترتب وفق عناوين رئيسية حسب الشكل التالي[15]:

- قوانين وأنظمة عامة متعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.
- أنظمة وقوانين خاصة بقواعد التسيير والمعايير المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- أنظمة وقوانين عامة للرقابة على الصرف والتجارة الخارجية.
- أنظمة وقوانين متعلقة بخلق وصك وإنشاء وتداول القطع النقدية المعدنية وأوراق البنك.

بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 والذي أنتج خاصيتين اثنتين ميزتا القطاع المصرفي خلال فترة التسعينات وهما استقلالية البنك المركزي وانفراده بالسياسة النقدية، واعتماد البنوك الخاصة، هذه الأخيرة التي احتوى قانون النقد والقرض عدة نقائص حول اعتمادها وطريقة نشاطها والرقابة عليها، مما هدد بشكل مباشر استقرار النظام المصرفي الجزائري في موجة افلاسات متتالية للقطاع الخاص (ذا الرأس المال الوطني) انتهت بزواله وتبددت جراء ذلك أموال المودعين وتأثرت مصداقية النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، كل هذه العوامل دفعت السلطة إلى إصدار حزمة من الإصلاحات لمراجعة ما سبق من خلال الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.

مثل الأمر 11/03 إجراء علاجي للنقائص المسجلة في قانون النقد والقرض حيث قام بتعديل تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية بهدف تحقيق ثلاثة مهام أساسية وهي[16]:

- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر من خلال:
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تدعيم الرقابة المصرفية.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.
- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية:
- إثراء مضمون وشروط إعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والديون الخارجية.
- ضمان سهولة تداول المعلومات المالية والاستقرار المالي للبلد.
- تمويل إعادة البناء المرتبط بالأحداث الكارثية التي تصيب البلد.
- ضمان أن تحمي البنوك أموال المودعين:
- تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية للمخالفات.
- تشديد العقوبات الجزائية للانحرافات لدى ممارسة النشاطات المصرفية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التي يعود مؤسسوها لمدراء البنوك.

- تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF) واعتماد هياكلها من طرف بنك الجزائر.

- تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

تزامن إصدار الأمر 11/03 في بداية الألفية الثالثة مع تزايد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية خصوصا بعد إفلاس شركة «انرون» سنة 2003، كما بينت تجربة البنوك الخاصة نقائص عديدة في التسيير الناتج بشكل كبير عن تزاوج الملكية والإدارة وعدم احترام قواعد الحذر وهي عناصر أساسية في نظام الحوكمة الجيد في البنوك، كما أن اهتمام الأمر 11/03 بموضوع الرقابة المصرفية وإلزام البنوك بوضع نظام للمراقبة الداخلية وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر يصب جميعها في هذا الاتجاه.

تكتسب مواصلة عملية إصلاح القطاع المصرفي الجزائري أهمية كبيرة بالنظر للأسباب التالية[17]:

- مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.

- انفتاح الاقتصاد الجزائري على تأثيرات العولمة.

- الالتزامات المتخذة على الصعيد الدولي.

إن إشكالية إصلاح القطاع المصرفي الجزائري لا تكمن في وجهة نظرنا في تحديد عناصر وجوانب الإصلاح فهي معروفة على غرار الخدمة المصرفية ووسائل الدفع وأوعية الادخار والإيداع وسياسة الائتمان ...الخ، كما أن التطور الايجابي لمؤشرات الأداء المصرفي – وفق ما تم عرضه سابقا – لا تعني بالضرورة نجاح عمليات الإصلاح المصرفي وتحقيق أهدافها، وعليه نرى أنه من المهم تحديد منهج ومحاور الإصلاح المصرفي التي حاولنا توضيحها في الشكل أدناه في جانبها الفكري والفلسفي، وأن تتم هذه العملية بمشاركة جميع المتعاملين الداخليين والخارجيين في القطاع المصرفي.

الشكل رقم 4: منهج ومحاور إصلاح القطاع المصرفي الجزائري

المصدر: من إعداد الباحث.

تجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن تتم عملية إصلاح القطاع المصرفي الجزائري بشكل شمولي بمعنى لا يمكن تطبيقها على جميع البنوك والمؤسسات المالية، حيث لكل منها خصوصياتها وإمكانياتها إضافة إلى طبيعة القطاعات التي تنشط فيها، وهنا تأتي ضرورة إشراكها في صياغة منهج ومحاور الإصلاح المصرفي.

خاتمة

لقد تمكنا من خلال معالجة موضوع هذا البحث من رصد مجموعة من النتائج الأساسية نورد أهمها فيمايلي:

- سجل أداء القطاع المصرفي الجزائري نتائج متباينة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، فرغم أن الأولى لا تزال تهيمن على غالبية هياكل القطاع المصرفي من حيث حجم الودائع والقروض والأصول الرأسمالية إلا أن البنوك الخاصة تتفوق على نظيراتها العمومية في مؤشرات كفاية رأس المال وهوامش الوساطة والربح (عدم صحة الفرضية الأولى)، هذه الوضعية لها ما يفسرها بالنظر لخبرة واحترافية البنوك الخاصة العائدة في أغلبها للدول المتقدمة في مقابل الصعوبات والمشاكل التنظيمية والهيكلية المرتبطة بنشاط وأداء البنوك العمومية وإن كان هناك بعض التحسن خلال السنوات الأخيرة يعود لسعي ورغبة هذه البنوك في التطور والتكيف مع المعايير العالمية في التسيير المصرفي.

- ساهمت عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري في تحسن أداء البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، حتى وإن كانت نتائج هذا الأداء غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية بشكل سليم (صحة الفرضية الثالثة).

- عملية إصلاح القطاع المصرفي منهج عام لابد من اتخاذه ولكن مضمونه ومنهجه يختلف من بلد لآخر ومن ظرف لآخر، حيث لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل قطاع مصرفي على حدى وبناء إستراتيجية تتماشى وهذه الخصائص، كما لابد من حساب عامل الظروف الزمنية وتأثيراتها (صحة الفرضية الثانية).

- سجلنا جهود الجزائر المبذولة في سبيل إصلاح قطاعها المصرفي وفق إستراتيجيات جديدة تركز على المعاملات المصرفية الإلكترونية، ووسائل الدفع الحديثة، وتحديث الخدمات المصرفية ... الخ، غير أن الحاجة تبقى ملحة لضمان استقلالية البنوك العمومية، وتوسيع صلاحياتها والتوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات وكل هذا يدخل ضمن دمقرطة العمل المصرفي.

الهوامش

1 يعود تراجع إجمالي حجم الودائع سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 (وبالأساس حجم الودائع الجارية) إلى التأثيرات الخارجية على موارد قطاع المحروقات، حيث أن الانخفاض المسجل كان على مستوى البنوك العمومية.

2 محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2000، عمان، ص ص: 144-149.

3 عبد اللطيف مصيطفى، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004، ص: 2.

4 جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي- المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، 1999، عمان، ص: 124.

5 تقرير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية لسنة 2009، ص: 104.

6 تقرير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية لسنة 2007، ص: 95.

7. Africa's Top 100 Banks 2010 : La BEA dans le Top 10, à partir du site d'internet : www.city-dz.com/africas-top-100-banks-2010-la-bea-dans-le-top-10 consulté le : 112011/03/.

8 قامت الخزينة العمومية خلال سنتي 2008 و2009 بمراجعة الأموال الذاتية لبنكين عموميين بمبلغ تجاوز 42 مليار دج.

9 Croom، الكويت الثانية عشر عربيا بالقروض المتعثرة، مجلة ميد، من الموقع الالكتروني: www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread consulté le 23 /03 / 2011.

10 تجدر الإشارة إلى إنشاء البنك الجزائري للتنمية سنة 1963 قصد منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وتجلت أهمية إنشاء هذا البنك مع بدء تنفيذ خطط التنمية وإنشاء المؤسسات والشركات الوطنية الكبرى نهاية الستينات، وقد تحول البنك سنة 2009 إلى الصندوق الوطني للاستثمار.

11. Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, édition Marinoor, Alger, 1998, p : 21.

12 الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص: 302.

13. Hocine Benissad, *La Réforme économique en Algérie*, 2e édition, OPU, Alger, p : 83.

14 الجيلالي عجة، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

15. Abdelkrim Sadeg, *Réglementation de l'activité bancaire, Tome1*, A.BEN, 2006, p : 20.

16 Ibid, pp : 3032-.

17. D. Mehrzi, La réforme du système financier et bancaire en Algérie: état des lieux et résultats, feuille de travail, UAP-AMECO.